الموقع الاول من بين أقرانها الاقليميين.

المنعطف

الجلّي، ان نمط الاستقرار الظاهري الذي ساد في السياسات العربية المتبادلة على مدى السنوات الماضية، أدّى الى بروز أقطاب اقليمية منافسة للقطب الرئيس في النظام العربي، أي مصر. واذا استطاعت سوريا ان تنتقل من مجرّد رقعة لتنافس الآخرين عليها، الى نوع من القوة الذاتية، والى لاعب مستقل نسبياً يتصدّر الواجهة الاقليمية، فانها كانت، بالاحرى، محاولة وسيطة من الزمن، نافرة واستثنائية في مغزاها والمعنى؛ ذلك ان تضاؤل الدور المصري، انْ لم يكن عزلته، بعد توقيع السادات على اتفاقيتي كامب ديفيد، وانشغال العراق في حربه مع ايران، ساهما، اضافة الى تراكم تطوّرات سابقة، في صوغ الدور السوري الجديد في توازن القوى العربي.

وكما استفادت سوريا من عزلة مصر، وانخراط العراق في الحرب، لكي تبني مركزاً لها في المعادلة الاقليمية، وجدت دول الخليج نفسها قادرة، أكثر من أي قت مضى، على بناء مركز اقليمي تتمايز فيه عن مجمل النظام العربي. ولسنا بحاجة الى التذكير، هنا، بخطأ تصوّر ان الدور الخليجي، في المعادلة الاقليمية، هو ظاهرة نفطية فحسب، وانْ كان من البديهي ان التراكم الهائل في عائدات النفط قد أعطى امكانات وقدرات ذاتية مضافة اغرت بالتفكير في ملء الفراغ الذي حصل بتراجع الدور القيادي للاقطاب المنافسة. لقد بات في حكم المؤكد، انه لولا الانشغال العراقي ـ الايراني، لكان من الصعب، وانْ لم يكن من المستحيل، ان تعلن دول الخليج ولادة مجلسها، ذلك ان الحرب بين الطرفين، التي ظلت محصورة ومحدودة نوعاً ما، أدّت الى تخفيف كبير في مستوى الضغط المستمر الذي مارسه الطرفان المرشّحان للعب دور قطبي على دول الخليج، والى التسريع في بناء سور مؤسسي يحمي ثرواتها؛ فلا ايران منتصرة، بحيث يغدو الخطر كبيراً على أمنها الداخلي والاقليمي، ولا العراق منتصر، بحيث يطالب بما هو أكثر من المساعدة المالية، أي الاعتراف به على اعتباره القوة العربية الاولى، بما يحمله ذلك من تبعات عظيمة الشأن.

وسواء كنّا، في هذا التفسير، محقّين أم مبالغين، فان قيام «مجلس التعاون الخليجي» استهدف، أولاً وقبل أي شيء آخر، تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي، والسياسي، لدول الخليج، وحمايتها من التأثيرات والتيارات العربية والاقليمية، على حدّ سواء. لكنه، ضمناً، فتح شهية الدول العربية الاخرى لتكوين تجمّعات اقليمية مماثلة، سعت الى كسب نفوذ أقوى ووضع أفضل، من طريق استثمار عضويتها في تلك التجمّعات، الامر الذي أدّى، في النهاية، الى عودة النظام العربي، في مجمله، الى سياسة المحاور التقليدية.

ويبدو ان انحدار حقبة «التضامن العربي»، ونمو امكانات اقطاب اقليمية منافسة، عنصران سوف يحدّدان، الى حدّ بعيد، مجال النفوذ الاقليمي لمجلس التعاون الخليجي. وعليه، فمن المنطقي القول، ان ثمّة امكانية جدية في تصاعد حدّة الانكفاء الخليجي عن وسط النظام الاقليمي؛ وإنْ حصل هذا الانكفاء، فانه قد يعبّر، بشكل أصحّ، عن محاولة خروج خليجية الى محيط أوسع من المحيط الاقليمي، الذي باتت تشعر فيه بالضيق، بعد انهيار الجو الاكثر مناسبة لنفوذها، وقيام أقطاب اقليمية، في المقدم منها، طبعاً، القطب العراقي.

هل هناك ما يشير الى تحوّل تاريخي في هذا المسلك؟ في الواقع، ندرك، تماماً، اننا لا نستطيع